Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

جامعة غارداية

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس في

الميدان: علوم الإقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية

الشعبة: علوم تجارية

تخصص: مالية ومحاسبة

بعنوان:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة

دراسة حالة القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية غارداية

من إعداد الطالبين:

-عباس شرع .

-صلاح الدين طويطي.

تحت إشراف الأستاذ:

الجيلالي بهاز

السنة الجامعية: 2014/2013م

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل الذي أمدنا بالقوة والعزيمة والصبر لإتمام هذا العمل كما نتوجه بجزيل الشكر والامتنان وخالص التقدير والاحترام إلى أستاذي بهاز جيلالي الذي الأشراف على هذه المذكرة بدون أن يبخل علينا بالتوجيهات والنصائح القيمة و البحث عن مصادر المعلومات التي تطلبها إنجاز هذا العمل و نشكره على تعبه معنا وحسن المعاملة فكان بذلك في درجة الأخ وليس الأستاذ.

دون أنسى جميع الأساتذة الكرام الذين رافقونا طيلة مشوار الدراسة الجامعية دون استثناء.

ولا يفوتنا في الأخير أن نقدم تشكراننا إلى كافة دفعة **2014** مالية ومحاسبة ونتمنى لهم حياة موفقة بإذن الله.

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

الإهداء

قال الله تعالى : (وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه و بالوالدين إحسانا)

اهدي ثمرة جهدي إلى أغلى و أعز الناس أمي مريم وأبي بشير الغاليان عليا .

إلى أمي الغالية التي غمرتني بحبها و عطفها و حنانها و دعوتها ووقوفها بجانبي طوال هذا المشوار .

إلى أبي العزيز الذي رباني وأحاطني برعايته وحبه ودعواته فهو نعم الأب

أدعو الله أن يحفظهما و يطيل في عمرهما

إلى صاحبة القلب الطيب التي ساعدتني بالفعل و الكلمة الطيبة : الأخت : نورة وفائزة

إلى كل من الجدتين : حدة و الصافية والى جدي بغداد راحمه الله وموسى والى كل

إخوتي : فريد وزوجته وابنه عبد الرحيم ،يوسف،نورة ،فائزة،أسيا،بغداد

والى خوالي : ندير،أمين،عبد المالك،أحمد

وخالتي :خديجة وزوجها حسين وأولادها ،وكلثوم إلى كل الأصدقاء و الزملاء في الحرم الجامعي (جامعة غارداية)

اشكر كل من ساعدني في هذا العمل و لو بالكلمة الطيبة

عباس

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

ملخص

حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتمام كبير من قبل مختلف الدول خصوصا النامية منها نظر لدورها في التنمية الدخل وخلق فرص العمل،غير أن (الو.ص.م) تعاني من تحديات داخلية وخارجية كثيرة متعلقة بالبيئة الاقتصادية التي تنشط بها أو تلك متعلق بطبيعة هذه المؤسسات ،الأمر الذي يستوجب عليها التميز في أدائها حتى ترقى إلى مستوى تلك تحريات هو السبيل التي تساعدها على تحقيق دالك ،حيث كان دور المؤسسات الصغيرة و متوسطة في التنمية ،شاملة قاعد الأساسية التي انطلق منها حركة البحث عن الأداء والتمييز

وتكمن مقومات تحقيق هذا الأخير في وجود قيادة إدارية واعية تحرص على كسب رضا وولاء العميل الخارجي وتعمل على تجنيد كافة موارد المؤسسات خصوصا البشرية منها والاهتمام بها والسهر على تفعيل مشاركتها في تحقيق أهداف المؤسسة الموضوعة ضمن خطة الإستراتجية ،تعتمد على الابتكار التقديم الجديد ويقع تعلم في صميم قدرة أي المؤسسة مع التكيف مع البيئة سريعة التغير فهو مفتاح والقدرة على التعرف في الوقت المناسب على الفرص المتاحة ،ولاستغلالها بسرعة وعلى أكمل وجه ،ويعد التدخل الدولة لدعم (ا لم.ص.م)ضروريا حتى تتمكن من الصمود أمام إزالة التدابير وحماية الاقتصاد واشتداد حدة المنافسة في كل من الأسواق المحلية والدولية

الكلمات المفتاحية :

- واقع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- نمو الاقتصاد
- طبيعة النشاط الاقتصادي
- المؤشرات الاقتصادية
- التنمية المستدامة

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

Résumé

Certains pays ont donné une grande importance aux petites et aux moyennes entreprises, surtout celles du privé, vu de son rôle dans le développement du salaire et d'ouvrir un grand portail du travail. Pourtant que ces organismes trouvent des difficultés de l'intérieur et de l'extérieur dans le milieu économique où elles suivent le travail.

Et pour que les deux types d'entreprises aient un grand succès, il faut qu'elles mettent en travail toutes les ressources qu'elles possèdent et d'évoluer les tactiques de traiter les clients bien comme il le faut d'une côté. De l'autre côté, elles doivent se familiariser avec les changements et les développements une fois que cela semble nécessaire.

Les mots clés

- L'actualité de petites et de moyennes entreprises.
- La progression économique.
- La nature de l'activité.
- Pointeurs économiques.
- Développement durable.
- Encourager les investissements.

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

العنوان **الصفحة**

الإهداء.....III
الشكر.....IV
ملخص V
فهرس المحتويات VI
قائمة الجداول VIII
قائمة الأشكال IX
المقدمة.....أ- ب
الفصل الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
مقدمة الفصل الأول.....02
المبحث الأول: مفاهيم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية .
المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....03
المطلب الثاني: مفاهيم عن التنمية.....05
المطلب الثالث: بعض تصنيفات وخصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الشاملة.....06
المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة
المطلب الأول: دراسة سابقة محلية حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية.....11
المطلب الثاني: دراسة سابقة عربية حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية.....13
المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة:.....15
خاتمة الفصل الأول.....18

الفصل الثاني: دراسة حالة قطاع المؤسسات ص.م لولاية غارداية
مقدمة الفصل الثاني 20
المبحث الأول: تقديم الإمكانيات العامة لولاية غارداية
المطلب الأول: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية غارداية 21
المطلب الثاني: الإمكانيات الطبيعية والبشرية.....23
المطلب الثالث: الجماعة المحلية وبرامج التنمية المحلية :.....25
المبحث الثاني: قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولاية
المطلب الأول: تعدد و توزيع المؤسسات ص.م لسنة 2011.....27
المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات ص.م.....31

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات ص.م في التنمية المحلية
المطلب الأول: تطور المؤسسات ص.م عن طريق المؤسسات الداعمة.....35
المطلب الثاني: دور المؤسسات ص.م في رفع مستوى التشغيل.....37
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات ص.م في التنمية المحلية.....39
خلاصة الفصل الثاني.....46
الخاتمة:.....48
قائمة المراجع:

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل	09
(2)	تعداد المؤسسات ص.م السداسي الأول لسنة 2011	27
(3)	تتوزع المؤسسات ص.م بصفة ومتباينة كما يوضح الجدول التالي سنة 2011 م	29
(4)	توزيع المؤسسات ص.م حسب النشاط للسداسي الأول 2011	30
(5)	تصنيف المؤسسات حسب قطاع النشاط السداسي الأول 2011	32
(6)	تصنيف المؤسسات حسب البلديات للسداسي الأول 2011	33
(7)	توزيع عدد الحرفيين حسب نوعية النشاط	36
(8)	عدد مناصب الشغل المنشأة حسب النشاط ANDI و ANSEJ خلال سنة 2011	37
(9)	تطور ايرادات البلديات الفترة 2007 –2011.	40
(10)	عدد المشاريع حسب البلديات سنة 2011.	42
(11)	توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاطات لسداسي الأول 2011.(ولاية غارداية)	42
(12)	توزيع المشاريع الممولة من طرف ANSEJ 2011	43

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	نوعيـة المؤسسات ص.م	**28**
(2)	عدد مناصب الشغل **ANSEJ** خلال سنة **2011**	38
(3)	عدد مناصب الشغل **ANDI** خلال سنة **2011**	38

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

لقد عرفت التنمية الإقتصادية في الجزائر تحولات ومراحل كغيرها من إقتصاديات العالم حيث تميزت بعد الإستقلال بالاعتماد على المؤسسات العمومية الكبيرة والمجمعات الضخمة التي ساعد في إنشاءها وتطورها الإرتفاع الذي كان يشهده سعر البترول آن ذاك و استمر الحال على ذالك إلى غاية الأزمة البترولية العالمية التي شهدت فيها أسعار البترول انخفاضا محسوسا جعل من الدول المعتمدة على إرادات البترول ومنها الجزائر تفكر في خطة للإنعاش الإقتصادي جديدة كبديل عن البترول فاهتدت إلى إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبيرة التي توالت نتائجها الهزيلة من سنة إلى أخرى وتقسيمها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة وفتحت المجال للخواص بذالك وهذا انطلاقا من تيقنها بأنه لا توجد وسيلة تنموية في الوقت الراهن أنجع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدليل على ذالك تجربة العديد من الدول التي استطاعت النهوض باقتصادها من خلال الاعتماد على هذه المؤسسات.

وإن المتتبع لتطور هذه المؤسسات عددا ونوعا ليجد الدليل على أهمية هذه المؤسسات من خلال ما تحققه من أهداف اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية وذالك للميزة الأساسية لها والمتمثلة في تحقيق معدلات تشغيلية عالية على مستوى أفراد المجتمع خاصة الشباب منهم وتحقيقها للتكامل الإقتصادي من خلال ما تقدمه هذه المؤسسات للمؤسسات الكبيرة ،وتحقيقها لمعدلات نمو معتبرة حيث تشير أن 70% من القيمة المضافة و60% من مناصب الشغل توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الإشكالية:

من أجل النهوض بالتنمية الشاملة كان لزاما على الجزائر إحداث تغييرات جزئية في القطاع المؤسساتي من خلال إنتهاج إستراتيجية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة ذلك إدراكا منها لفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الشاملة وما يؤكد هذا التوجه هو إنشاء وزارة خاصة لهذا القطاع وإنشاء وكالات لدعم هذه المؤسسات.

ونظرا لهذه المكانة التي تحتلها هذه المؤسسات سنستهل بحثنا هذا بطرح الإشكالية التالية:

(ماهو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة باعتبارها المحور الرئيسي الذي تدور حوله هذه التنمية).

وهذه الإشكالية الأساسية تمكننا من دراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة وهذا بالتطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

- ماهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما هي خصائصها؟.

- ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة؟.

- ما مدى تأثير الإصلاحات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟.

- ما هي العراقيل والعوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسارها؟.

- ما هي الأفاق والتطلعات الخاصة بالمؤسسات الغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية التي تعيشها الجزائر؟.

وللإجابة على الأسئلة السابقة نقترح الفرضيات التالية:

- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الشاملة حيث تعتبر المحرك الرئيسي لها.

- عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزايدا في الإهتمام بها وهذا ناتج عن التحولات التي عرفتها الجزائر.

وسبب اختيارنا لهذا الموضوع هو:

- الدور الذي يلعبه هذا النوع من المؤسسات في التنمية الشاملة.

- فضولنا الذي دفعنا إلى التطرق لهذا الموضوع معرفة خباياه.

- تفكيرنا الجدي في إنشاء مؤسسة صغيرة في المستقبل إن شاء الله.

ونهدف من خلال معالجة هذا الموضوع:

- إظهار الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والموسطة في التنمية الشاملة.

- تشخيص حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية.

- تنمية وزرع فكرة إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة في ذهن الشباب.

- تحديد الآفاق والتحديات والعوائق التي تواجه هذه المؤسسات ومحاولة إيجاد حلول لها للنهوض بهذا القطاع.

وسنعتمد في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملائمته طبيعة الموضوع كما سنستعين ببعض الإحصائيات المأخوذة من وزارة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقوانين والتشريعات الخاصة والمنظمة لهذا القطاع.

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

الفصل الأول

ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

SimpoPDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

مقدمة الفصل الأول:

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال العشريتين الأخيرتين إن تبرهن على فعاليتها الاقتصادية في ترقية النشاط الاقتصادي وذالك رغم التحولات الاقتصادية التي مر بها العالم هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بها ومن الواضح إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور فعال في التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال توسيع الإنتاج الصناعي وتنويعه وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية وخلق مناصب الشغل في الحين الذي يفرض تطبيق التكنولوجيا الجديدة انخفاض مستمر في اليد العاملة ولذالك فقد اكتسبت المؤسسات الصغرة والمتوسطة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي جعلها محط أنظار العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين اجمعوا على حيوية هذا القطاع ودوره الفعال في تحقيق التنمية الشاملة إلا إن الذي لم يجمعوا عليه هو تحديد مفهوم وتعريف جامع لهذه النوع من المؤسسات فقد اجتهدوا في إعطاء تعريف لهذه المؤسسات كلا حسب المعايير والمحددات التي يراها مناسبة في تحديد هذا التعريف ولان المنهجية وطبيعة الموضوع تفرض علينا وضع تعريف ملم بهذه المؤسسات من كل الجوانب يعكس مكانتها وأهميتها في المحيط الاقتصادي فإننا سنحاول في هذا الفصل الذي قسمناه إلى مبحثين هما .

-مبحث الأول: سنتطرق فيه إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية و مراحل تطورها.

- مبحث الثاني: دراسات سابقة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة.

SimpoPDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

المبحث الأول:مفاهيم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية .

انه لمن الواجب على كل باحث– قبل بدءه في دراسة وتحليل موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي يتسم بحثه بالدقة–تحديد تعريف شامل وواضح لهذه المؤسسات يكون هذا التعريف مظهرا للحدود الفاصلة بين هذا النوع من المؤسسات والمؤسسات الكبيرة ويحظى بالإجماع والقبول من طرف جميع أو أغلبية الباحثين في هذا الميدان ناهيك عن كونه مبرزا لمدى مساهمة هذا النوع من المؤسسات في وضع برامج تنموية اقتصاديا واجتماعيا وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث بالإضافة إلى التعاريف المختلفة لبعض الدول والهيئات الاقتصادية.

المطلب الأول :ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قد يبدو من الوهلة الأولى للباحث سهولة تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن الواقع غير ذالك وهذا راجع إلى عدة أسباب سوف نتطرق إليها حيث انه من السهل الفريق بين مؤسسة لصناعة الملابس ومؤسسة أخرى لصناعة السيارات حيث نكون هنا بصدد التفريق بين مؤسسة صغيرة مقارنة بأخرى كبيرة ولكن إذا أتيتنا إلى الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى لوجدنا اختلافا كبيرا بين الدول فيما بينها وبين المهتمين بهذا القطاع أيضا ويصبح تحديد هذا التعريف من الصعب بمكان.

ويمثل تحديد تعريف شامل ودقيق لهذه المؤسسات خطوة رئيسية في طريق معالجتنا لهذا الموضوع خاصة مع علمنا أن تحديد هذا التعريف يشكل عائقا كبيرا أمام مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع وذالك باعتراف العديد من الباحثين والمؤلفين وأيضا باعتراف الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الاقتصادية وترقية وإنماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع كله إلى الاختلاف والتباين الموجود في النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى والاختلاف الموجود كذالك بين درجة النمو الاقتصادي ومكانة هذه المؤسسات في السياسات التنموية من دولة لأخرى ...الخ ومن ثم وجب علينا التطرق إلى هذه الأسباب المؤدية إلى اختلاف التعاريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الاقتصادية قبل الوصول إلى تحديد تعريف يعكس أهمية ومكانة هذه المؤسسات في المحيط الاقتصادي والمتمثلة في السببين التاليين:

- اختلاف درجة النمو الاقتصادي.
- اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي.

SimpoPDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

الفرع الأول:اختلاف درجة النمو الاقتصادي.

إن طبيعة العالم الآن المتمثلة في انقسامه من ناحية النمو الاقتصادي إلى دول متقدمة اقتصاديا صناعيا وتكنولوجيا تتمتع بنمو اقتصادي كبير ومستمر ودول متخلفة اقتصاديا أو سائرة في طريق النمو ذات نمو اقتصادي بطيء إن لم نقول سلبي تجعل من المقارنة بين مؤسستين تنشط في نفس المجال لدولتين احدهما من الصنف الأول السالف الذكر والأخرى من الصنف الثاني غير مطلقة فالمؤسسة الصغيرة في بلد متقدم كالولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان يمكن اعتبارها مؤسسة كبيرة أو متوسطة في أي بلد نامي كالجزائر مثلا وهذا بالمقارنة مع حجم الإمكانيات التي تتوفر عليها وعدد العمال الموظفين فيها.

- وعليه تصل إلى أن اختلاف اقتصاديات الدول في العالم لا يمكننا من إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ أن كل دولة تعطي لها تعريفا خاصا بها من منطلق المحيط والمستوى الاقتصادي لكلا منها.

الفرع الثاني: إختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي.

- إن اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي من مؤسسة لأخرى وتنوعه من مؤسسات تستخدم الطبيعة كعنصر أساسي كالمؤسسات الفلاحية (الزراعة، الصيد، تربية المواشي.....الخ)، والمؤسسات الاستخراجية ، ومؤسسات تعمل على تحويل المواد الأولية وإنتاج السلع (المؤسسات الصناعية)ومؤسسات تعمل على تقديم خدمات للغير كمؤسسات النقل والمؤسسات المالية أدى إلى صعوبة عملية تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالمؤسسات الصناعية مثلا تحتاج اى استثمارات ضخمة وطاقات عمالية ومالية كبيرة على عكس مؤسسات اقتصادية أخرى يفرض عليها طبيعة نشاطها استثمارات بسيطة وطاقات عمالية ومالية بسيطة كذالك كالمؤسسات التجارية كما نجد في المؤسسات الصناعية هيكل تنظيمي معقد يعتمد على توزيع المهام وتعدد الوظائف ومستويات اتخاذ القرار مقارنة مع المؤسسات التجارية حيث نجد هيكل تنظيمي بسيط.
- وعليه فإن تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجال واحد لا يمكن أن يكون بنفس الطريقة بالنسبة لمؤسسات تنشط في مجالات اقتصادية مختلفة.

SimpoPDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

المطلب الثاني: مفاهيم عن التنمية

لقد اختلفت تعاريف ومفاهيم التنمية الشاملة وذالك لاختلاف المؤشرات ووجهات نظر كل مفكر فبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية تعني التنمية الاقتصادية قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق النمو الاقتصادي أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي وهي تعني اى التنمية الاقتصادية كذالك قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات نموا للدخل الفردي تفوق معدلات النمو السكاني ودالك باستبعاد اثر التضخم[1] .

وتعرف التنمية أنها عملية غايتها الإنسان واعية ومعقدة طويلة الأمد شاملة وكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التكنولوجية، الثقافية، الإعلامية والبيئية وتشترط تضافر وتكامل جهود القطاعين العام والخاص في ظل تغطية إعلامية فعالة كونها جزء أساسي من هذه التنمية.

ويعرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة على النحو التالي:

التنمية البشرية المستدامة هي تنمية لا تكتفي بتولد النمو وحسب بل تشمل توزيع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم[2]

والتنمية تعتمد اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها (إنها تنمية الناس من اجل الناس بواسطة الناس) فتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم او الصحة او المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية بواسطة الناس أي إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها وأكثر أشكال المشاركة في السوق كفاءة هو الحصول على عمالة منتجة ومأجورة ومن ثم فإن الهدف الرئيسي لإستراتيجيات التنمية البشرية يجب أن يتمثل في توفير عمالة منتجة.

ويرى جيرارد ميري (gerard maire) بأن التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن أي لتحقق التنمية يجب ارتفاع الدخل الوطني مع استمرارية هذا الارتفاع ومواصلته لفترة زمنية طويلة[3]

كما يعرف مايير التنمية بقوله (أن التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض في مستوى الفقر وعدم المساواة.

---

[1] مصطفى الأسعد(التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع /2000/ص11

[2] عبد الوهاب الأمين (التنمية الاقتصادية) دار حافظ للنشر والتوزيع /2000/ ص17

[3] الدكتور اسماعيل شعباني (مقدمة في اقتصاد التنمية) دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 1997 ص50

SimpoPDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

المطلب الثالث : بعض تصنيفات وخصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الشاملة

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الآونة الأخيرة تمثل مكانة هامة في التنمية الشاملة وذالك من خلال مساهمتها بصفة فعالة في التخفيف من الأزمة الاقتصادية والإجتماعية الحادة وتحقيق النمو الإقتصادي المستمر وجلب إستثمارات وبالنظر كذلك للصفة الرئيسية لها والمتمثلة في التخفيف من حدة البطالة المتفشية في الوسط الشباني إذ توفر 60% من مناصب الشغل في الدولة المتطورة ونساهم بـ : 70% من القيمة المضافة

وبالنظر إلى سهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها تتميز بقدرة هائلة على الجمع بين التنمية الإقتصادية وتوفير مناصب العمل وخلق الثروة عن طريق تشجيع الإستثمار وروح المخاطرة لدى أصحاب رؤوس الأموال فإننا نجدها تمثل أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الإقتصادي في ظل الإصلاحات الإقتصادية

الفرع الأول:تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه.

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها إلى:

- مؤسسات عائلية.
- مؤسسات تقليدية.
- مؤسسات متطورة شبه متطورة.

1-المؤسسات العائلية:

وهي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقاولة.

2- المؤسسات التقليدية:

هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا إلى النوع السابق هذا لان المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن النزل وتعتمد على وسائل بسيطة.

وما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة اكبر لعنصر العمل واستخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة وكذالك تتم عملية التسويق ببساطة.

SimpoPDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

3-المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:

يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعيين السابقين باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.

الفرع الثاني:تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات.

نميز في هذا التصنيف ثلاثة أنواع أساسية وهي:

- مؤسسات إنتاج سلع استهلاكية.
- مؤسسات إنتاج السلع والخدمات.
- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز.

1-مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:

وتقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل:

- المنتجات الغذائية.
- منتجات الجلود.
- تحويل المنتجات الفلاحية.
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ويرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة وكذالك سهولة التسويق.

2- مؤسسات إنتاج السلع والخدمات:

وهو يضم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في:

- قطاع النقل.
- الصناعة الميكانيكية والكهرومائية.
- الصناعة الكيميائية والبلاستيكية.

SimpoPDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

- صناعة مواد البناء.

ويرجع سبب الاعتماد على مثل هذه الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها خاصة في مواد البناء.

3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات لتنفيذ إنتاجها ذات تكنولوجيا حديثة فهي تتميز كذالك بكثافة رأسمال اكبر الأمر الذي ينطبق وخصائص المؤسسات الكبيرة الشيء الذي جعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق بحيث يكون في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة وذالك خاصة في الدول المتطورة أما في البلدان النامية فيكون مجالها مقتصر على إصلاح بعض الآلات وتركيب قطع الغيار المستوردة.

الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل:

يمكن لنا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من المؤسسات هما:

- مؤسسة غير مصنعة.

- مؤسسة مصنعة.

SimpoPDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

جدول رقم(1) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل.

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي للورشة المنزلي			نظام التصنيع	
انتاج مخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مسقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

Sourc:taly et r.morse la petit industrie moderne et le developpment .T1.P23

1- مؤسسة غير مصنعة:

وهي ممثلة في الفئات 1.2.3 أي الإنتاج العائلي والنظام الحرفي ويعد الإنتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم أما النظام الحرفي فهو يقوم به شخص أو عدة أشخاص ويكون في الغالب يدوي بإنتاج سلع حسب طلبيات الزبائن .

2-مؤسسة مصنعة:

وهي ممثلة في الفئات من 4 إلى 8 فهذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة ويتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقيد العملية الإنتاجية وكذالك من حيث نوع السلع المنتجة واتساع الأسواق.

SimpoPDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

– خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص نذكر منها:

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب هي مشاءات فردية أو عائلية أو شركات أشخاص ويساعد هذا النوع من الملكية على استقطاب وإبراز الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يديرها أصحابها:

إن طبيعة الملكية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعل مهام الإدارة تسند إلى مالك المؤسسة في غالب الأحيان وذالك بسبب بساطة العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة فهي لا تتطلب مهارات عالية لإدارتها.

– لها حجم صغير نسبيا في الصناعة التي تنتمي إليها:

تتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها في الصناعة فهي تكون في غالب الأحيان في قطاع النسيج وتفصيل الملابس وفي قطاع الخشب، الأثاث، الجلود، وقد تكون على شكل مقاولة من الباطن فهي لا تستخدم تكنولوجيات عالية إلا أن هناك بعض الصناعات تتطلب بعض المهندسين والإطارات.

– تعتمد هذه المؤسسات بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال[41]:

ما يلاحظ على هذا النوع من المؤسسات انه يعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي أو القروض المقدمة من الأصدقاء أو أفراد العائلة أي أن الاعتماد على التمويل البنكي ضعيف وهذا راجع إلى:

– عدم القدرة على تقديم ملفات مشاريع تخضع للشروط المطلوبة.

– عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على القرض.

– تكون هذه المؤسسات محلية إلى حد كبير في المنطقة التي يعمل بها:

يتميز هذا النوع من المؤسسات كذالك بالتمركز أي محدود المساحة التي ينشط فيها ويكون في الغالب مرتبطة ارتباط مباشرا بالمستهلك إذ تقوم بإنتاج سلع استهلاكية إلا أن هناك عدد قليل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجال إنتاج سلع إنتاجية أو جزء من منتوج معين أي ما يعرف بالمقاولة

[1] عبد السلام عبد الغفور وآخرون –إدارة المشروعات الصغيرة –دار الصفاء 2001 ص8

SimpoPDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

الباطنية لكن هذا لا يمنع من وجود ورشات لإصلاح المكنات تنتج أحيانا قطع غيار بديلة لتلك القطع المستوردة وخلاصة القول هي أن الارتباط المباشر بينها وبين المستهلك جعلها ذات طابع مركزي أو محلي.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة

هناك بعض الدراسات التي تناولت الموضوع ولكن من زوايا مختلفة نشير منها الى دراسة محلية و أخرى عربية و قمنا بإختيار الأردن

المطلب الأول:دراسة سابقة محلية حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية

وقع إختيارنا على مذكرة ماجستير لشعيب اتشي بجامعة الجزائر تحت عنوان واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية والتي عالجت الإشكالية التالية : ماهو واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الاورو جزائرية؟

وتوصل الباحث إلى ما يلي:

توجد صعوبة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا راجع إلى اختلاف درجات النمو ويستند تعريفها إلى مجموعة من المعايير و المؤشرات كمية ونوعية منها عدد العمال ورأس المال ودرجة انتشار وتتصف بالخصائص أهمها مرونة الإدارة وسهولة تأسيس واستقلالية ملكية إدارة

وقد مر الواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى ثلاث مراحل أساسية منذ الاستقلال مرحلة 1963-1982 و مرحلة 1982-1988 ومرحلة ما بعد 1988 وفي سنة 2001 تم إصدار أمر خاص بتطوير استثمار وقانون توجيه لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وقد ساهمت هذه المؤسسات في زيادة تشغيل والناتج الداخلي الخام وقيمة المضافة هذا على الصعيد الداخلي أما على الصعيد الخارجي من خلال مساهمتها في كل من الإستراد والتصدير.

ومن أجل دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قامت الدولة بإنشاء مجموعة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المختصة أهمها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،بورصات المناولة والشراكة ، وكالة دعم الاستثمار ، وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،وصندوق ضمان قروض

تتركز الشراكة أورو متوسطية في جانبها المالي على تنمية التعاون اقتصادي والمالي بوجوب دعم النمو الاقتصادي بمدخرات المحلية والاستثمارات الأجنبية وتباني برامج الدعم التقني تتمثل أهم الآثار اقتصادية السلبية التي يمكن

SimpoPDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

أن تنشأ عن اتفاق الشراكة مع اتحاد الأوروبي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في إفلاس عدد كبير من هذه المؤسسات بسبب المنافسة شديدة وحيلولة في المستقبل دون تطويرها بإضافة إلى استفحال درجة البطالة في اغلب هذه المؤسسات

يمكن للاتفاق الشراكة أن يخفف من تحديات الداخلية التي تواجهها هذه المؤسسات كالتحديات الإدارية والتنظيمية وذلك بنقل المعارف ومهارات الإدارية وتحديات الفنية وذلك بنقل التكنولوجيا العالية إضافة إلى أنه يمكن أن يخفف من التحديات الخارجية التي تواجهها كالتحديات المنافسة العالمية وتحديات التكتلات الاقتصادية

ولتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة أوروبية يجب أخد بعين الاعتبار مجموعة من المتطلبات الأساسية أهمها :

تأهيل مصرفي ،تأهيل التكنولوجي ،بإضافة إلى تأهيل العنصر البشري، وتأهيل المحيط إداري وتدعيم البنية التحتية.

ومن خلال هذه الدراسة توصل إلى مجموعة النتائج وهي:

– تعد الشراكة شكلا من أشكال العولمة وأصبحت حتمية تمليها ظروف اقتصادية الدولية

– أن تأقلم مع التحديات الشراكة يفرض وجود اقتصاد قادر على المنافسة الدولية وذلك بالإصلاحات الاقتصادية جذرية وجدية

– يحمل اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تحديات كبيرة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن أغلبية الدراسات تشير إلى أن انعكاسات الشراكة السلبية تفوق مكاسبها الايجابية وذلك من خلال الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الوطني ناتجة عن التفكيك الجمركي وزيادة تدفق المنتجات الأوروبية

– لنجاح تلك الخطط القادرة على التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورو جزائرية يجب وجود إدارة جماعية تتقاسمها كل من الحكومة وقطاعين العام والخاص

توصيات

انطلاقا من النتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- إيجاد موارد ضرورية لدعم وتشجيع هذه المؤسسات واعتماد أحدث النظم التسهيلات المالية في عملية التمويل هذه المؤسسات.

SimpoPDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

- تحسين القدرات الإدارية وفنية والتسويقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يمكنها من منافسة في البيئة العالمية.
- إنشاء شركات متخصصة في تصدير إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو الحال في الهند التي تعتبر أحد الأسواق الضخمة في مجال الزراعة والمعلومات والتكنولوجيا والمنسوجات
- حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشكل لايتعارض مع التفكك جمركي الناتج عن تطبيق اتفاق الشراكة مع اتحاد الأوروبي ولا مبادئ المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الثاني :دراسة سابقة عربية حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية

هدفت الدراسة إلى تقصي واقع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة الزرقاء ورصد أهم المعوقات التي واجهها وتسليط الضوء عليها ،لمساعدة صانع القرار ومن خلال نتائج الدراسة في وضع الإستراتجيات المناسبة لخدمة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى إيجاد نوع من الترابطات الأفقية والعامودية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة وبين المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى ،وكان من أبرز نتائج الدراسة أن إمتلاك أو إدارة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تتركز في الفئات العمرية المتقدمة مما يشير إلى قلة مبادرة الشباب على تأسيس مشاريع خاصة بهم حتى ولو كانت ذات رأسمال صغير أو الشراكة مع أفراد آخرين،كما بين النتائج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توظف عدد كبير من العمال غير الماهرة مما يؤثر على مستوى والكفاءة الإنتاج،بالإضافة إلى تقلب العمالة وقصر مدة بقاء العمال بالعمل وعدم الإلتزام والجدية مما يكبد المؤسسات الكثير من الخسائر فيما يتعلق بانخفاض الإنتاجية وهدر الوقت والتكاليف،حيث بينت النتائج أن مستوى الفني للعمال العاديين هو أعلى قليلا من المستوى العادي وليس بالمستوى المطلوب من المهارة والإحتراف ،كما بينت نتائج الدراسة إنخفاض نسبة مساهمة مكاتب العمل في تلبية حاجة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من العمالة

وبينت النتائج أيضا أن بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها سياسة خاصة تتعلق بالندرة أو النوع الإجتماعي لأسباب تعزى إلى طبيعة أعمال بعض المؤسسات والتي تطلب مجهودا بدنيا من العامل أو العمل خلال المساء أو الليل أو بسبب بعد المكاني عن مركز المدينة والتجمعات السكانية ،وأظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لم ترسل عمالا للإلتحاق بدورات تدريبية متخصصة وخصوصا في مراكز التدريب المهني نظرا لعدم قدرة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على تحمل كلفة تدريب العمالة لكونها متقلبة وعمرها الوظيفي في المؤسسات .

SimpoPDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

ومن خلال نتائج الدراسة يمكن القول بأن البنية التحتية في محافظة الزرقاء هي متوسطة أو فوق الجيد حسب وجه نظر المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة مبعثرة في محافظة الزرقاء لعدم وجود مدينة صناعية قائمة حتى الآن مما يؤثر على مستوى ونوعية البنية التحتية التي تستفيد منها المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بإختلاف المنطقة الموجودة فيها،حيث تركزت معظم الإجابات السلبية تجاه البنية التحتية في منطقة وادي العش الصناعية وأظهرت الدراسة أنه وبالرغم من أن الإجراءات الحكومية المرافقة لعمل المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلا أنها بحاجة إلى المزيد من التخفيف،لكثرة هذه الإجراءات.

واتضح من خلال النتائج أن أسعار الفائدة العالية المعلنة من البنوك الأردنية، بالإضافة إلى التشدد في منح الإئتمان يؤثر سلبا على المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ،وتبين أن عددا لا بأس به من مؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المشمولة بالدراسة تقوم بتمويل عملياتها تمويلا ذاتيا لعدة أسباب أهمها ارتفاع أسعار الفائدة ووجدت الدراسة أن معظم المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المشمولة بعينة الدراسة لا تستفيد من التمويل أو الإقراض الذي تقدمه بعض البنوك والمؤسسات المؤهلة والحكومية،كما أن إستفادة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الأردن من برامج الدعم التي تقدمها بعض المؤسسات

والهيئات الداعمة قليلة نسبيا بالرغم بالرغم من إطلاع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المشمولة بعينة الدراسة على الأنشطة وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن ومحاولتها الحصول على مساعدتها منها.

وبينت نتائج الدراسية معاناة بعض المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة بسبب المنافسة الشديدة مع المستوردات مع السلع الأجنبية المشابهة في ظل إتفاقيات التجارة الحرة الموقعة مع عدة دول وحرية التجارة والسوق المفتوحة بين البلدان الأعضاء في المنظمة التجارية العالمية ،بالإضافة إلى المنافسة مع المؤسسات الوطنية كبيرة الحجم ،كما وتواجه المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة عوائق كبيرة في فتح أسواق تصديرية بسبب العوائق غير الجمركية التي تضعها بعض الدول العربية والأجنبية كالفحوصات المخبرية لبعض الصناعات ،والمواصفات والمقاييس نظرا لعدم إمتلاكها التمويل الكافي لتطوير منتجاتها وموائمتها مع المتطلبات الدولية .

كما تبين أن المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تعاني من ضعف العلاقات التشابكية فيما بينها وبين المؤسسات الكبرى ،بسبب إنخفاض درجة العلاقات التشابكية سواء كانت عمودية أو أفقية بين تلك المؤسسات،فقد تبين أن معظم المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة المشاركة بالدراسة تقوم بتوفير الكثير من المواد الأولية من خلال إستيرادها الخارج ،نظرا لعدم وجود تنسيق بين الصناعات المحلية التي تنتج بعض المواد

SimpoPDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

الأولية الداخلة في صناعات أخرى أو لعدم وجود معلومات أصلا عن تلك المؤسسات .وفيما يتعلق بأنظمة حماية المستثمر المطبقة حاليا

أظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تعتقد بضعف هذه الأنظمة في حماية الإستثمار،ويرجع ذلك إلى إحباطات التي تواجه بعض المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لعدم فرض تدابير حماية ضد إغراق السلع الأجنبية في بعض الحالات وعدم معاملة الشركات التي تصدر إلى الأردن من دول مختلفة المعاملة بالمثل فيما يتعلق بالإجراءات والعوائق غير الجمركية التي تفرضها هذه الدول على دخول السلع الأردنية.[1]

المطلب الثالث: بعض التوصيات والمعوقات:

بناءا على ما تقدم من نتائج،خرجت الدراسة بعدة توصيات هي:

-توفير دورات مجانية أو مدعومة في مجال:

- صناعة الألبان لمواكبة أخر التطورات في هذه الصناعة.
- التصنيع الغذائي.
- الصحة العامة والإنتاج.
- أنظمة الجودة الشاملة.
- متطلبات الحصول على شهادة الايزو.
- التسويق.
- الطباعة وأعمال المطابع.

- إيجاد آلية فعالية للتشبيك لخدمة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من خلال :

- زيادة وتمتين علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمؤسسات الكبيرة.
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على الموارد الأولية من السوق المحلي.

[1] جامعة الزرقاء بالأردن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة الزرقاء www.zci.org.jo /povtals.com

SimpoPDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

– تعريف المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على إمكانيات المؤسسات من نفس القطاع.

– إيجاد الشركات حقيقية بين المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة فيما بينها من جهة،وبين المؤسسات الكبرى من جهة أخرى.

– العمل على جعل المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة مصدرا لمدخلات الإنتاج في المؤسسات الكبرى.

– مساعدة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الحصول على الحصول على تصاريح عمل لبعض التخصصات والمهن الناذرة.

– يجب أن يكون للخدمات التي تقدمها البلديات وشركة الكهرباء والمياه والإتصالات أسعار خاصة ومدعومة للقطاع الصناعي.

– إعفاء كافة المدخلات من الرسوم الجمروكية .

– تخفيض نسبة ضريبة الدخل المفروضة على المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة .

– العمل على تحسين الطرق وصيانتها باستمرار.

– تسهيل الإجراءات مساعدة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في حصول على تمويل شراء الآلات وخطوط الإنتاج الجديدة والحديثة.

– تسهيل الإجراءات مساعدة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لزيادة قدرتها على تطوير ورفع كفاءة العمليات الإنتاجية لضمان الجودة والمنافسة و السعرية وتخفيض تكاليف الإنتاج.

– تسهيل إجراءات حصول المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على السيولة لتوفير المواد الأولية.

– تحديد الجهة الرقابية المسؤولية عن كل مؤسسة حسب طبيعة عملها كالصناعات الغذائية

– تسريع إنجاز المدينة الصناعية المنوي إقامتها في محافظة الزرقاء.

– العمل على تأهيل موظفي الضريبة لتقدير الضرائب المترتبة على المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بالشكل الصحيح .

– تقديم الحافز للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة للإستفادة من برامج الدعم التي تقدمها الهيئات والمؤسسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

SimpoPDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

– حث البنوك على تخفيض أسعار الفائدة وتمويل عمليات الإنتاج والتشغيل بتكاليف المعقولة.

– التخفيف من الإجراءات البيروقراطية الحكومية.

– العمل على تحديث القوانين وإيجاد بيئة تشريعية مستقرة وفعالة بهدف تطوير أعمال المؤسسات بشكل عام والمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.

المعوقات:

من خلال الدراستين السابقتين لخصنا المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- صعوبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلبي جميع الإحتياجات كل واحد على حدا.
- صعوبة الحصول على تسهيلات الإئتمانية.
- عدم القدرة على تمويل عمليات الإنتاج من مصادرها الذاتية.
- يوجد بعض الصعوبات من طرف الجمارك مما يؤدي تحميل المؤسسة تكاليف مالية إضافية.
- عدم ملائمة مخرجات مؤسسة التدريب المهني مع الإحتياجات الفعلية للصناعات المشارة للدراسة.
- عدم توفير العمالة الفنية الماهرة في الوقت المناسب.
- عدم وجود جدية من قبل جهات الحكومية المختلفة في مساعدة مصانع وحل مشاكل المالية والفنية والإدارية التي تؤدي إلى إغلاق المصانع

SimpoPDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

خاتمة الفصل الأول:

من خلال تطرقنا إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإشكال والخصائص التي يميزها تنظيم لها تبينت لنا الصعوبة التي اكتنفتها محاولة إعطاء تعريف لهذه المؤسسات ويعود سبب ذلك إلى التباين و الإختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى وإختلاف طبيعة النشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات في الدولة نفسها هذا ما جعل البلدان و المنظمات الاقتصادية العالمية المهتمة بهذا القطاع تعتمد على جملة من المعايير الكمية والنوعية لتحديد تعريف هذه المؤسسات التي أخذت عدة أشكال وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة وذالك من خلال دراستنا لأنواع التصنيفات المعتمد في تحديد أشكال وخصائص هذه المؤسسات, و المتتبع لمسار هذا النوع من المؤسسات يظهر له أنها في تطور مستمر من حيث عددها والتشريعات والقوانين المنظمة و المرافقة لها وذالك بعد ما كانت في فترة ما بعد الإستقلال لا تحظى بإهتمام كبير من طرف الدولة هذا إن دل على شي إنما يدل على إدراك الدولة الجزائرية لأهمية هذه المؤسسات ودورها في التنمية الاقتصادية الشاملة.

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

الفصل الثاني

دراسة حالة قطاع المؤسسات ص.م لولاية غارداية

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

مقدمة الفصل الأول :

تمتاز ولاية غارداية بموقعها الإستراتجي, فهي تربط الشمال و الجنوب و بين الشرق والغرب عبر الطريق الوطني الذي يعبرها.

كما تزخر الولاية بموارد طبيعية و بشرية كثيرة سمحت لها باكتساب مكانة مميزة في أولويات مخططات التنمية وبرامج الإنعاش الاقتصادي حيث تحتل الولاية المرتبة الأولى على مستوى الجنوب في تعداد المؤسسات ص.م الخاصة حسب إحصائيات وزارة المؤسسات ص.م و الصناعة التقليدية لسنة 2011 ب 5345 مؤسسة من مجموع المؤسسات البالغة عددها 27523 مؤسسة على مستوى الجنوب أي بنسبة 21.81 %

تساهم هذه الموارد في تنمية المنطقة عن طريق حسن استغلالها و إستثمارها مما يسمح بإنشاء مؤسسات ص.م مدعومة من طرف هيئات حكومية تقودها وتقدم لها المشورة و التمويل و المرافقة الميدانية.

و بالتالي فان هذه المؤسسات ص.م تشكل حافزا لترقية النشاطات المحلية عن طريق استثمار و تنمية الموارد الطبيعية و البشرية. ولقد حققت كثيرا من الانجازات كتنمية المناطق الخاصة وفك العزلة و التقليل من نسبة البطالة بين شباب المنطقة ومن هنا نقسم هذا الفضل إلى ثلاث مباحث

- المبحث الأول : تقديم ولاية غارداية.
- المبحث الثاني: واقع المؤسسات ص.م
- المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات ص.م في التنمية المحلية.

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

المبحث الأول : تقديم الإمكانيات العامة لولاية غارداية.

للوقوف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة كان إلزاميا إبراز المحيط العام الذي تنشط فيه من خلال التعرف على مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية و على إمكانيات الولاية الطبيعية و البشرية و مختلف الهياكل و الهيئات الإدارية المدعمة للقطاع بإضافة إلى المرافق العامة و المنشات القاعدية التي تسهل عمل هذه المؤسسات.

المطلب الأول : مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية غرداية .

تعد مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حديثة المنشأ وهذا نظرا لصعوبة و كثرة النشاط و الاتساع والاختصاص الإقليمي و زيادة النشاط التجاري و الصناعي.

تأسست مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناءا على المرسوم التنفيذي رقم 03-442 المؤرخ في 05 شوال 1424 الموافق لـ:29 نوفمبر2003 بصفة رسمية بعدما كانت مهامها تقوم بها مديرية الصناعة والمناجم و تتولى مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية المهام التالية:

-تنفيذ الاستراتيجيات و برامج النشطات القطاعية التي تعدها الوزارة و تقيم أثارها وتقيم حصيلة نشاطاتها.

- دراسة كل تدابير لدعم و تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- تدعيم أعمال الحركة الجمعوية المهنية و الفضاءات الوسيطة وإلهيات ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنشيطها.

- المساهمة في انجاز خريطة وجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة و تجنيبها من خلال جمع المعلومات المتعلقة بقدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسط في التصدير وفرض الاستثمار .

- المساهمة ي سياسة التكوين وترقية القدرات البشرية .

- المساهمة في الشركات الوطنية و الأجنبية لاسيما في مجال المناولة .

جمع المعلومات و المعطيات الاقتصادية و الإحصائية المتعلقة بأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التقارير الضرفية.

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

- تأطير التظاهرات الاقتصادية لترقية نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنشيطها .

- السهر على تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية والقطاعات الأخرى على المستوى المحلي.

- القيام بالتحقيقات والدراسات ذات الطابع التقني و الاقتصادي في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تتوفر مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على 18 موظف من بينهم 04 إطارات و 05 عمال دائمين و07 عمال مؤقتين و02 عقودهما قبل التشغيل و يمكن استخلاص

الهيكل التنظيمي لمديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية لولاية غارداية

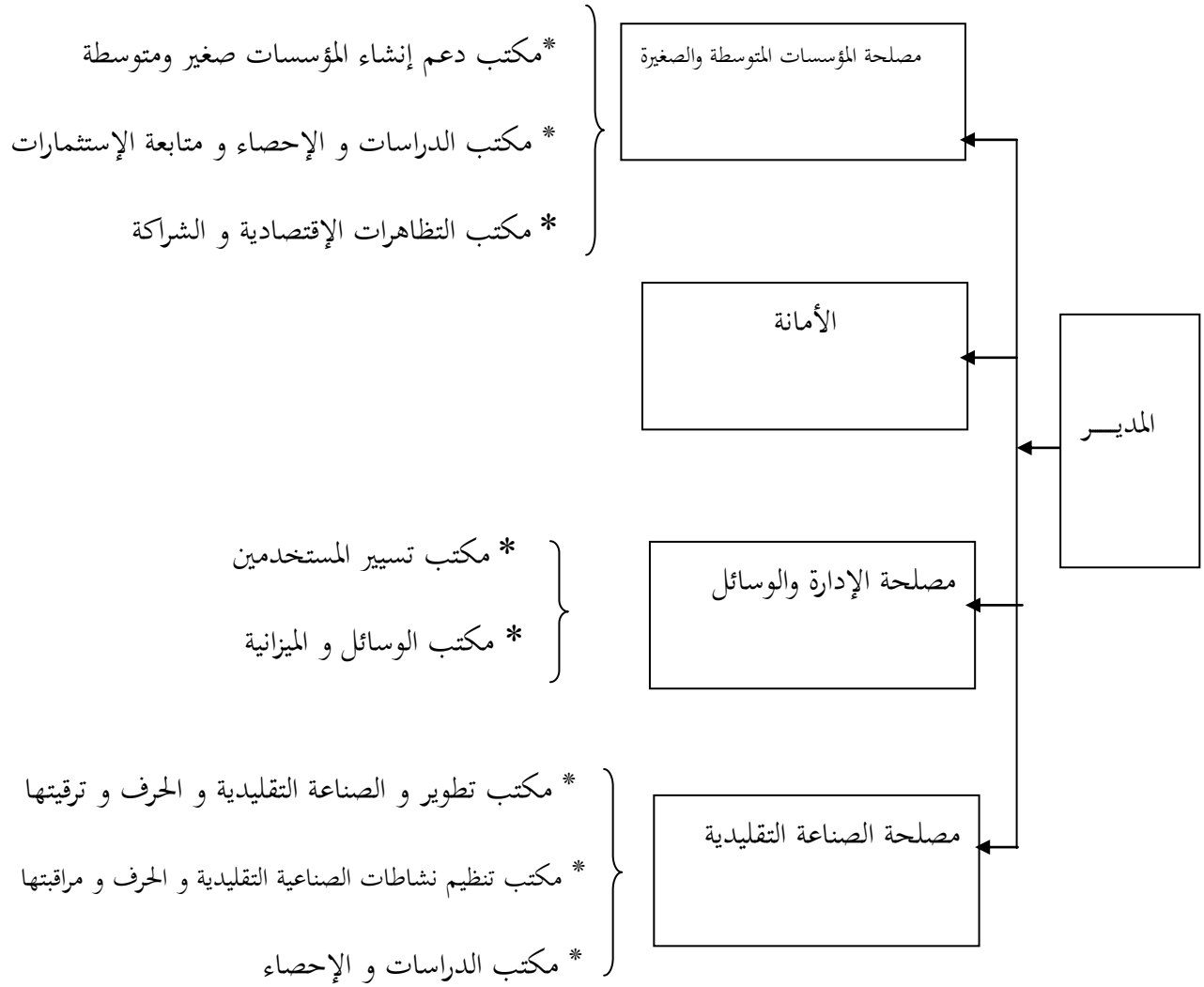

المصدر : مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية (ولاية غارداية).

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

المطلب الثاني : الإمكانيات الطبيعية والبشرية

ظهرت ولاية غارداية عقب التقسيم الإداري للبلاد حسب القانون رقم 84 -09 المؤرخ في04-02-1984 م و كانت سابقا تابعة لولاية الواحات (ورقلة حاليا) ثم أصبحت دائرة من دوائر ولاية الأغواط.

تمتد الولاية على مساحة تقدر ب:86105كم مقسمة إلى 9 دوائر و 13 بلدية حسب المرسوم رقم 91-306 المؤرخ في 40-02-1984 ويحدها من الشمال ولايتي الأغواط و الجلفة ومن الشرق ولاية ورقلة ومن الغرب ولايتي البيض و أدرار ومن الجنوب ولاية تمنراست.

تربط الولاية الشمال بالجنوب والشرق بالغرب نظرا لموقعها الاستراتيجي الفعال و لوجود الطريق الوطني رقم 01 على أراضيها و تزخر ولاية غارداية بجملة من الإمكانيات الطبيعية و البشرية التي تعتبر كقاعدة لإقامة المشاريع المختلفة و نذكر منها:

1-الإمكانيات الطبيعية :و تتمثل في :

1 1 4 -المناجم و المحاجر:

أظهرت الدراسات التي أجريت حو المناجم و المحاجر على مستوى الولاية وجود مجموعة من المواد أهمها الكلس،الطين،الجبس ،الرمال،الحصى،والحصباء.

- منجم البيوض : يقع على بعد 21كم من غرداية على طول الطريق الوطني رقم()01 مكوناتها الجيولوجية مقدرة ب :503544195 طن.

1-2-المحروقات :

توجد منابع البترول بحقل واد نومر المتكون من خمسة أحواض (واد نومر، ايت الخير، سيدي مزغيش، موكودة، الجرف(اكتشفت سنة1969م من طرف سونطراك و يقع على بعد 140كم جنوب شرق حقل الغاز حاسي رمل، و يعبر الولاية لنقل المحروقات من الجنوب الشرقي-حاسي مسعود) إلى الشمال و الغرب،و يوجد 15 بئر منتج و7 مضخات و ذلك في إنتاج مشترك للغاز و البترول و مضخة لضغط الغاز بطاقة 4.5 مليون متر مكعب و يقدر إنتاج غاز البروبان اللمميع الكائن بواد نومر ب:38000طن/ سنويا

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

1-3 الموارد المائية :

عدد الخزانات المائية بولاية بلغ 81 خزانا بسعة 89665 م3 ، و43 موقف (DiGUES) مائي بسبعة 25800م3 و بلغ طول الشبكة المائية الصالحة الشرب 677 كم.

و تعتمد الولاية على الموارد المائية الباطنية المتوفر و التي تمثل موردا مهما المياه المستعملة و يتم استخراجها عن الطريق الحفر و الآبار.

القدرة المائية السنوية المستغلة تقدرب28694 هيكتو متر مكعب، نصيب الصناعة منها يقدر ب:4 % من كل هيكتو متر مكعب و54 % نصيب الفلاح .

و قد المقاطع الجيولوجية إمكانية استغلال المناطق السطحية عن طريق آبار متوسطة العمق فتتراوح الآبار بين400 إلى 500 متر من شمال بريان إلى حاسي الفحل أما في شمال الشرقي للولاية فتتراوح بين 900إلى1000 م بطاقة ضخ تقدر ب:6637 متر في الثانية

1-4 الإمكانية الزراعية :

الأراضي المستعملة في الفلاحة تغطي 1.370.911 هكتار بنسبة 15.96 % من إجمالي مساحة الولاية منها:

- مساحات زراعية في الفلاحة تغطي1489921 هكتار مسقية في مجملها.
-أراضي غير منتجة للمحميات الزراعية ب:100 هكتار.

بالإضافة إلى عتاد فلاحي يضم196 جرار و06 حاصدات و 860 مضخة ماء و يمتاز القطاع الفلاحي بوجود عدد هام من النخيل 591400 نخلة بإنتاج سنوي يقدر ب:000 20 طن منها 5 000طن بنوع دقلة نور.

-الإمكانيات البشرية :

2-بلغ عدد سكان ولاية غرداية حوالي 370020 نسمة حسب إحصائيات 31-12-2006 موزعة كما يلي :

980 181 إناث بنسبة 49 % و 040 188 ذكور بنسبة 51 % بحيث يقسم السكان ما بين 0-17 سنة 112233 نسمة بنسبة 47 107601 إناث بنسمة 51 وما بين 18-39 سنة

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

ب 87.994 ذكور و 86029 إناث بنسبة 47 % إلى إجمالي السكان 18-59 سنة بنسبة :47 % إلى إجمالي السكان و أكثر من 60 سنة 12-187 ذكور و 650 11 إناث بنسبة 6 % من إجمالي السكان.

تتمثل الفئة النشيطة 830 77 قادر على العمل بنسبة 04. 21 من إجمالي سكان الولاية (090 326) وتنقسم الفئة النشيطة إلى: الفئة العاملة ب :67.050 عامل بنسبة 83 % من الفئة النشيطة و تضم 068. 13 عامل في القطاع الفلاحي وقد تم انشاء 15840 منصب عمل خلال سنة 2011م موزعة على (ALEM) (1.427 عامل)، ASIL(4598 عامل) CPE(335عامل) ،القرض المصغر (986عامل) ،المؤسسات المصغرة (504 عامل)الشبكة الاجتماعية (5941عامل). الفئة العاطلة عن العمل ب :10780 بطال بنسبة 13.85 % من الفئة النشيطة.[1]

المطلب الثالث: الجماعة المحلية وبرامج التنمية المحلية :

في إطار سعيها إلى تطبيق لا مركزية التخطيط أسندت الدولة إلى جماعات المحلية مجموعة من المهام و الصلاحيات لم تكن موجودة في ظل الاقتصاد المخطط مركزيا، مما أعطى الفرصة للجماعات المحلية (الولاية و البلدية) التخطيط بوضع المخططات المحلية للتنمية بناءا على مقدرتها تحديد الاحتياجات الأساسية على مستوى المحلي وفق ما حددها قانوني البلدية و الولاية.

-الإطار القانوني للجماعات المحلية :

لإعطاء أكثر صلاحيات للجماعات المحلية صدر القانون رقم 90-08المؤرخ في 12رمضان 1410 الموافق ل 07 أفريل 1990 يتعلق بالبلدية وقد وضح هذا القانون كيفية سير العمل بالبلدية بالإضافة إلى مختلف الأمور المتعلقة بتحقيق التنمية المحلية.

2-ميزانية البلدية :

تعرف ميزانية البلدية بأنها جدول التقديرات الخاصة بإراداتها و نفقاتها القانونية تشكل أمرا بالإذن و الإدارة تسهل الأداء الحسن لخدمة الصالح العام.

[1] Monographie de la wilaya de Ghardaïa – 144-151 année 2011

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

وتحدد الإيرادات النفقات من حيث الشكل والموضوع وفقا للتنظيم وتشمل ميزانية البلدية قسمين هم :

- قسم التسيير.
- قسم التجهيز و الاستثمار.

2-1ايرادات البلدية : [1]

تتكون إيرادات البلدية من إيرادات قسم التسيير وقسم التجهيز :

2-2-نفقات البلدية:تنقسم إلى قسمين :

نفقات قسم التسيير ونفقات قسم التجهيز

3-الصناديق المشتركة للجماعات المحلية.

توزيع الموارد الجبائية بين الجماعات المحلية يتم بصفة متساوية و عادلة، و لتخفيف التفاوت في الموارد بين الجماعات المحلية تم وضع نظام يسمح بتوفير الموارد الأولية التي تحتاجها الجماعات المحلية لتنمية نفسها عن طريق مجموعة من صناديق تتمثل في الصندوق الضمان المشترك للجماعات المحلية والصندوق التضامن المشترك للجماعات المحلية.

[1] القانون رقم 90-08 المؤرخ في 07 افريل 1990 المتعلق بالبلدية و الولاية.

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

المبحث الثاني : قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولاية .

بعد التعرف على الإمكانيات الطبيعية و البشرية للولاية،و التي تعتبر كطاقات كامنة يستحق استثمارها و الاستفادة منها في تطوير المنطقة، بالإضافة إلى المجهودات المبذولة من طرف الجماعات المحلية من خلال تدعيم المحيط الاقتصادي بمختلف الهياكل و الهيئات الإدارية و المنشآت القاعدية و باعتمادها على البرامج و المخططات التنموية.

المطلب الأول: تعدد و توزيع المؤسسات ص.م لسنة 2011

1. تعدد المؤسسات ص.م:

جدول (02) تعداد المؤسسات ص.م السداسي الأول لسنة 2011

نوعية المؤسسات الصغيرةو المتوسطة	الإحصائيات السداسي الأول		المؤسسات العمال	
	المؤسسات	العمال	المؤسسات	العمال
المؤسسات خاصة	3246	10807	96.98 %	77.88 %
مؤسسات العامة	101	3070	%3.02	22.12 %
مجموع	3347	13877	100	100

المصدر : الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي – وكالة غارداية –

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

الشكل (1) نوعية المؤسسات ص.م

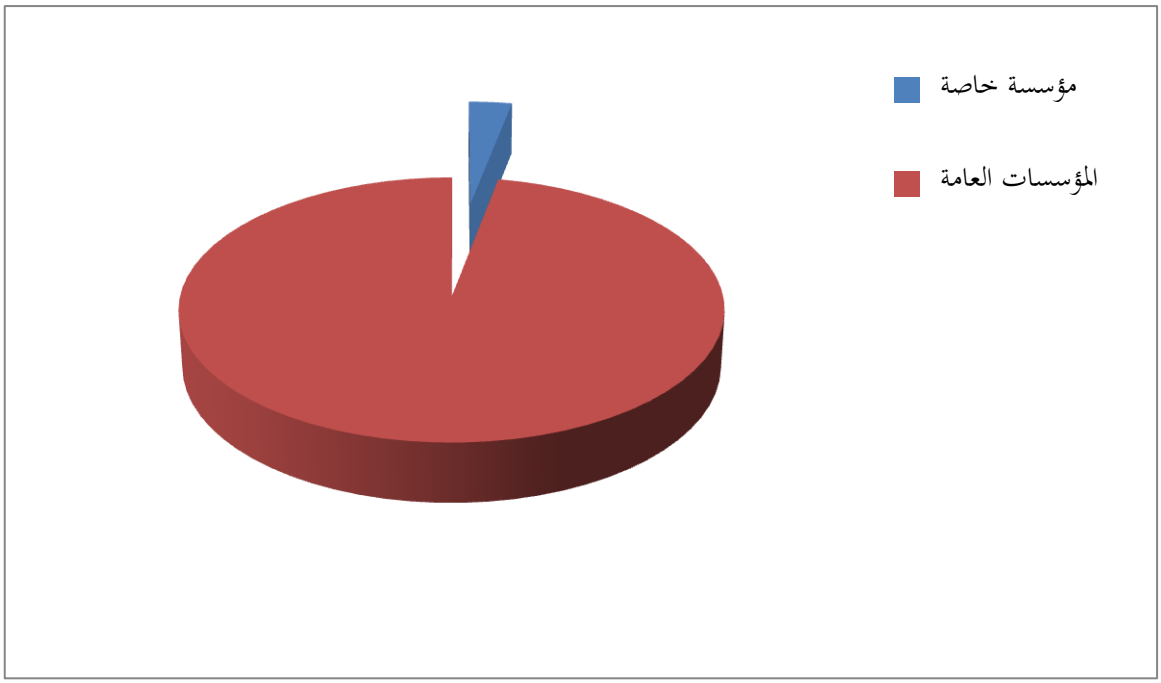

المصدر : من إعداد الطالبان بناءا على معطيات PME غارداية –

من خلال الجدول و الشكل السابقين يتضح لنا أن المؤسسات ص.م الخاصة تمثل الأغلبية أي نسبة 96.98 ... من أجمالي المؤسسات ص.م بالولاية وهذا ما يبرهن على مدى فعالية هذا القطاع في تنمية المنطقة و باعتباره محركا رئيسيا لها. وتزايد هذا العدد هو ثمرة من ثمرات الإصلاحات الهيكلية التي عرفتها الجزائر ،واحد نتائج الخصوصية التي أدت إلى حل بعض المؤسسات العمومية، و بالتالي تزايد عدد المؤسسات في القطاع.

الخاص و الذي يوظف أكثر من 77%من العمال مما يدل على المؤسسات ص.م الخاصة أتبث فاعليتها في التنمية المحلية وكذا تجربتها الناجحة في توفير مناصب الشغل .

2.توزيع المؤسسات ص.م

نحاول تبين توزيع المؤسسات ص.م على المستوى المحلي من خلال توزيعها حسب البلديات ، وقطاعات النشاط.

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

الجدول(3)تتوزع المؤسسات ص.م بصفة ومتباينة كما يوضح الجدول التالي سنة 2011 م

2 -1-توزيع المؤسسات ص.م حسب البلديات

المصدر : الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي - وكالة غارداية –

البلديات	إحصائيات للسداسي الأول 2011		النسبة %	
	المؤسسات	العمال	المؤسسات	العمال
غرداية	1586	6580	47.39	47.42
المنيعة	179	561	5.35	4.04
الضاية	106	334	3.17	2.41
بريان	353	1100	10.55	7.93
متليلي	269	1093	8.04	7.94
القرارة	283	914	8.46	6.59
العطف	105	296	3.14	2.13
زلفانة	70	282	2.09	2.03
سبسب	8	49	0.24	0.35
بنورة	335	2598	10.01	19
حاسي لفحل	12	43	0.36	0.31
حاسي القارة	27	57	0.81	0.41
المنصورة	14	23	0.42	0.17
المجموع	3347	13877	100.00	100.00

من خلال الجدول السابق يمكن استخلاص ما يلي :

تحتل بلدية غرداية المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات ص.م بعدد بلغ 1586مؤسسة بنسبة 47.39% من إجمالي المؤسسات ص.م و توظف 6580 عامل نسبة 47.42% من العدد الإجمالي بينما تحتل بريان و بنورة المرتبة الثانية بنسبة 10.55 % على التوالي حيث توظف كل منها 1100 عامل بنسبة 7.39 % و2598 عامل بنسبة 18.72% على التوالي و تتقاسم كل من متليلي و القرارة المرتبة الثالثة بنسبة 8.04 % و 8.46 % على التوالي للمؤسسات بينما بلغ عدد العمال فيها نسبة 7.93 % و 7.49 % على التوالي و هذا الارتكاز للمؤسسات في هذه البلديات لارتفاع الكثافة السكانية بها، إلى جانب توفر الخدمات المختلفة و اتساع دائرة النشاط للمؤسسات

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

2-2- توزيع المؤسسات ص.م حسب النشاط

الجدول (4) توزيع المؤسسات ص.م حسب النشاط للسداسي الأول 2011

قطاع النشاط	إحصائيات للسداسي الأول 2011		النسبة %	
	المؤسسات	العمال	المؤسسات	العمال
الصناعة الغذائية	99	489	2.96	3.52
أعمال عقارية	15	257	0.45	1.85
الكمياء والبلاستيك	42	442	1.25	3.19
التجارة	790	1614	23.60	11.63
صناعة الجلود	02	02	0.06	0.01
البناء والأشغال العمومية	1283	4948	38.33	35.66
الفندقة والإطعام	105	343	3.14	2.47
صناعة الخشب والفلين والورق	94	396	2.81	2.85
الصناعة التحليلية الحديدية	106	608	3.17	4.38
مواد البناء	68	855	2.03	6.16
المناجم والمحاجر	07	58	0.21	0.42
الفلاحة	39	152	1.17	1.10
الخدمات	342	1726	10.22	12.44
المياه والطاقة	01	07	0.03	0.05
صناعة النسيج	98	755	2.93	5.44
النقل والمواصلات	256	1225	7.65	8.83
المجموع	3347	13877	100.00	100.00

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي-وكالة غرداية-

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

يمثل قطاع البناء و الشغال العمومية أهم قطاع تنشط فيه المؤسسات ص.م و بالولاية حيث بلغ عددها 1283 مؤسسة بنسبة 38.33 من إجمالي عدد المؤسسات و يشغل عدد أكبر من العمال ب4948 عامل بنسبة 35.66 % و هذا يرجع لتطور مشاريع الانجاز بفعل تعدد البرامج التنموية و إرتفاع و تيرة الإستثمار في هذا القطاع.

يحتل قطاع التجارة المرتبة الثانية من حيث عدد المؤسسات ب790 مؤسسة بنسبة 23.60 % من إجمالي المؤسسات و بلغ عدد العمال 1614 عامل بنسبة 11.63 % و يعود ذلك إلى تطور النشاط التجاري المميز للولاية.

قطاع الخدمات يحتل المرتبة الثالثة من حيث المؤسسات و عدد العمال وهذا ب342 مؤسسة بنسبة 10.22 % و1726 عامل بنسبة12.44 % و يحتل قطاع النقل و المواصلات المرتبة الرابعة ب256 مؤسسة بنسبة7.65 % و بلغ عدد العمال 1225 عامل بنسبة8.83 % و يعتبر هذا القطاع فعالا و مكسبا في تنمية المنطقة و تظهر فوائده في فك في العزلة و تسريع حركة التجارة، توفير خدمات فورية كنقل العمال من بلدية وأخرى، تزويد المناطق المحرومة من المستلزمات اليومية...إلخ.

و يأتي قطاع الفندقة و الإطعام في المرتبة الخامسة ب105 مؤسسة مشغلة ل343 عامل بنسبة 3.14 % و هذا راجع إلى وجود مرافق صحية كالعيادات المتخصصة و كذا توفر المنطقة على معالم سياحية تجلب إليها سوحا أجانب و محليين إلى الجانب الآثار كالقصور، و التي تتطلب إنشاء مثل هذه المرافق و ترميمها.

و تتركز المؤسسات ص.م في البلديات التالية: غرداية،بريان،بنورة، حسب المؤشر المطروح بين تعداد المؤسسات في1000 نسمة ب15.54 % و12.14 % و 10.46 % على التوالي.[1]

المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات ص.م

تصنف المؤسسات ص.م بولاية غارداية كما يلي:

1-تصنيف المؤسسات ص.م حسب قاع النشاط

[1] الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي-وكالة غارداية- مديرية الصحة و السكان غارداية.

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

نستطيع أن نصنف المؤسسات ص.م من خلال الجدول كالتالي:

جدول(5) تصنيف المؤسسات حسب قطاع النشاط السداسي الأول 2011

قطاع النشاط	للســـداسي الأول لسنة 2011			
	مصغرة	صغيرة	متوسطة	المجموع
الصناعة الغذائية	91	7	1	99
أعمال عقارية	7	6	2	15
الكيمياءو لبلاستيك	27	14	1	42
التجارة	733	15	2	790
صناعة الجلود	0	0	0	0
البناء و الأشغال	1198	80	5	1283
الفندقة والإطعام	100	4	1	105
صناعةالخشب الفلين و الورق	84	10	0	94
صناعة تحويلية	90	15	1	106
مواد البناء	49	12	7	68
المناجم و المحاجر	5	2	0	7
الفلاحة	35	4	0	39
الخدمات	310	29	3	342
المياه و الطاقة	1	0	0	1
صناعة النسيج	78	19	1	98
النقل والمواصلات	241	10	5	256
المجموع	3091	277	29	3347

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي-وكالة غرداية-

من جدول نلاحظ أن عدد المؤسسات المصغرة تمثل الأغلب للمؤسسات ص.م في الولاية حيث تقدر نسبتها ب93 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة فتمثل 6 % من إجمالي المؤسسات بينما المؤسسات المتوسطة تمثل نسبة ضئيلة جدا تقدر ب 1% حيث تتمركز غالبا في قطاع الأشغال العمومية و التجارة.

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

1 - تصنيف المؤسسات حسب البلديات:

جدول رقم(6) تصنيف المؤسسات حسب البلديات للسداسي الأول 2011

البلديات	مصغرة	صغيرة	متوسطة	المجموع
غراية	1460	113	13	1586
المنيعة	167	11	1	179
الضاية	97	9	0	106
بريان	333	19	1	353
متليلي	149	19	1	269
القرارة	266	16	1	283
العطف	101	4	0	105
زلفانة	66	3	1	70
سبسب	6	2	0	8
بنورة	295	29	11	335
حاسي لفحل	11	1	0	12
حاسي القارة	26	1	0	27

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي- وكالة غرداية-

من جدول يمكن ملاحظة تصدر بلدية غرداية المرتبة الأولى في عدد المؤسسات حيث بلغت 1585 مؤسسة و في المرتبة الثانية بريان ب353 مؤسسة و في المرتبة الثالثة بنورة ب335 مؤسسة.

و نستطيع أن نقول أن المؤسسات المصغرة غالبا في بلدية غرداية و بنورة و القرارة و بريان و يعود ذلك لتواجد المنطقتين صناعيتين و مناطق نشاط و نسبة كثافة سكانية كبيرة.

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

يتبين من خلال ما سبق بأن قطاع المؤسسات على مستوى ولاية غرداية عرف تطور نوعيا من حيث عدد مؤسسات ومن حيث تعدد نشاطاتها،في حين كان عدد مؤسسات3167 مؤسسة سنة2006،ارتفع العدد إلى 3347 مؤسسة في السداسي الأول 2007 أي بزيادة 180 مؤسسة بنسبة 5.68....، و غالبيتها في قطاع البناء و الأشغال العمومية ب2.81.... وفي قطاع التجارة ب1.26.... و هذا يرجع لتعدد البرامج التنموية وما نتج عن ذلك من ارتفاع نسب الإستثمار و السهولة في قطاع البناء وهو ما شجع على إنشاء العديد من مؤسسات بالإضافة إلى توفر فرص الإستثمار و سهولة في هذا الميدان،و كذا توفر الإمكانات و القدرات و الموارد المحلية المخصصة لذلك، أما قطاع التجارة فعرف أيضا تطورا من حيث عدد المؤسسات نظرا لارتفاع مجال نشاطه و كذا الطابع التجاري الذي تتميز به الولاية و كذا موقعها الإستراتيجي الذي يعتبر كمنطقة عبور نحو مختلف الجهات.

إن هذه الزيادة في عدد المؤسسات ساهمت في الحد من نسبة البطالة حيث وفرت مناصب شغل لحوالي 302 عامل في السداسي الأول 2007 بزيادة 2.22 % وهو ما ساهم في خدمة الأهداف السياسية و الإجتماعية محليا.

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

المبحث الثالث : مساهمة المؤسسات ص.م في التنمية المحلية

بعد تعرفنا على الإمكانيات الطبيعية و البشرية للولاية و كذا تعرضنا لتطور المؤسسات فيها و التي تلوح في الأفق ببوادر التنمية من خلال تجسيد مشاريع تنموية في مختلف مناطق الولاية بأيدي شبابها، محققين بذلك أحلامهم و أفكارهم جاعلين منها حقيقة على أرض الواقع بفضل هذه المؤسسات الداعمة ، وذلك من خلال التمويلات و الإمتيازات و التحفيزات و المرافقة طوال مراحل إنشاء هذه المؤسسات المصغرة و إنطلاق نشاطها.

المطلب الأول : تطور المؤسسات ص.م عن طريق المؤسسات الداعمة

تزايد عدد المؤسسات الداعمة في غارداية بشكل ملحوظ, و هذا بسبب إقبال شباب المنطقة على الإستثمار من خلال التعديلات التي قامت بها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل شباب عندما رفعت قيمة الإستثمار من أربعة ملايين(4.000.000دج)إلى عشرة ملايين دينار (10.000.000دج) و الإمتيازات الممنوحة من إعفاء ضريبي وكذا الإمتيازات التي منحت للمناطق الخاصة و هذا من أجل تنميتها لإحداث توزان بين مختلف مناطق الولاية.

إن صعوبة الإحصائيات و كذا الإمتناع بعض المؤسسات الداعمة بتزويدنا بالمعلومة

الإحصائية لوصفها بالسرية حانت دون إعطاء عدد الحقيقي للمؤسسات ص.م الناشئة عن طريقها. لكننا حاولنا جاهدين و لو بالقليل تقديم بعض المعلومات نختصرها كما يلي:

تمكنت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANSGEM من إنشاء 65 مؤسسة مصغرة في صيغة التمويل الثلاثي سنة2011 و مؤسسة واحد فقط في صيغة التمويل الثنائي (البنك،المستثمر) و يؤخذ التمويل الثنائي(الوكالة،المستثمر) الحظ الأكبر في تمويلات الوكالة و هذا ب1726 مؤسسة.[1]

أما بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية فبلغ عدد الحرفيين في السداسي الأول2011 كما يلي:[2]

- الفرديين:983
- التعاونيات:08
- المقاولات:01

[1] وكالة الوطنية للتسسير القرض المصغر – وكالة غارداية –

[2] غرفة الصناعة التقليدية والحرف – فرع غارداية –

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

و موزعة كما يلي:

جدول رقم (7) توزيع عدد الحرفيين حسب نوعية النشاط

نوعية النشاط	إحصاء الحرفيين حسب نوعية النشاط			
	الحرفين الفرديين	التعاونية الحرفية	المقاولات الحرفية	المجموع
الصناعة التقليدية الفنية	151	05	00	156
الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	252	02	01	255
الصناعة التقليدية للخدمات	580	01	00	581
المجموع	983	08	01	-992

المصدر: غرفة الصناعة التقليدية و الحرف – غارداية –

أما بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فقد قام بتمويل 120 مؤسسة مصغرة سنة2011. [1]

–وكالة وطنية لدعم تشغيل شباب بلغ عدد المؤسسات الممولة من طرفها سنة 2011 بـ 173م [2]

– صندوق الزكاة قامت بتمويل 14 مؤسسة في 2011[3]، و هذا راجع لحداثة هذا الجهاز.

– الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار فبلغت المؤسسات الممولة لديها ب 137 مشروع[4].

– صندوق ضمان القروض للمؤسسات ص. FGAR : إيداع 5 ملفات لدى صندوق القروض و حصول 03مؤسسات على الموافقة المبدئية للضمان 02 في الصناعة الغذائية و01 أدوات مكتبية.[5]

– الصناديق المتعلقة بقطاع الفلاحة:[6]

[1] مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية .

[2] الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب – غارداية –

[3] صندوق الزكاة – غارداية –

[4] مديرية المؤسسات ص.م غارداية.

[5] مديرية المؤسسات ص.م غارداية .

[6] مديرية المصالح الفلاحية لولاية غارداية .

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

صندوق الوطني للاستثمار الفلاحي FNDLقام بتمويل 8606 مشروع بقيمة 1335771000دج منذ نشأته 2000 إلى الثلاثي الأول 2008.

الصندوق الوطني لدعم الإنتاج: FNRPA بلغ عدد المستفيدين في السنة 130،2011 مستفيد أما الثلاثي الأول2008 بلغ 121 مستفيد قيمة 81476.000 دج.

المطلب الثاني: دور المؤسسات ص.م في رفع مستوى التشغيل.

من الوهلة الأولى يتبين لعامة الشباب أن الهدف من وجود هذه المؤسسات الداعمة هي التوفير مناصب شغل، وإدماجهم في الحياة المهنية بحيث ترسخ في أذهان الكثير منهم،وهم على مقاعد الدراسة، أفكار و أحلام.

تراودهم لإنشاء المشاريع تعود عليهم بالربح الوفير،فيرون في هذه المؤسسات الداعمة بمثابة المفتاح السحري لتحقيق طموحاتهم و جعلها حقيقة على أرض الواقع، و بالتالي ينضمون إلى الفئة النشيطة في المجتمع.

جدول رقم (8-) عدد مناصب الشغل المنشأة حسب النشاط ANDI و ANSEJ خلال سنة 2011

المؤسسات الداعمة / قطاع النشاطات	ANSEJ	النسبة %	ANDI	النسبة %
الزراعة	0	0	0	0
البناء و الأشغال العمومية	11	7.14	286	%34.5
الصناعة	35	24.64	145	%17.6
النقل	0	0	391	%47.56
الخدمات	76	53.52	0	0
الصناعة التقليدية	20	14.08	0	0
المجموع	142	%100	822	%100

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معلومات PME غارداية.

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

الشكل رقم (2) عدد مناصب الشغل ANSEJ خلال سنة 2011

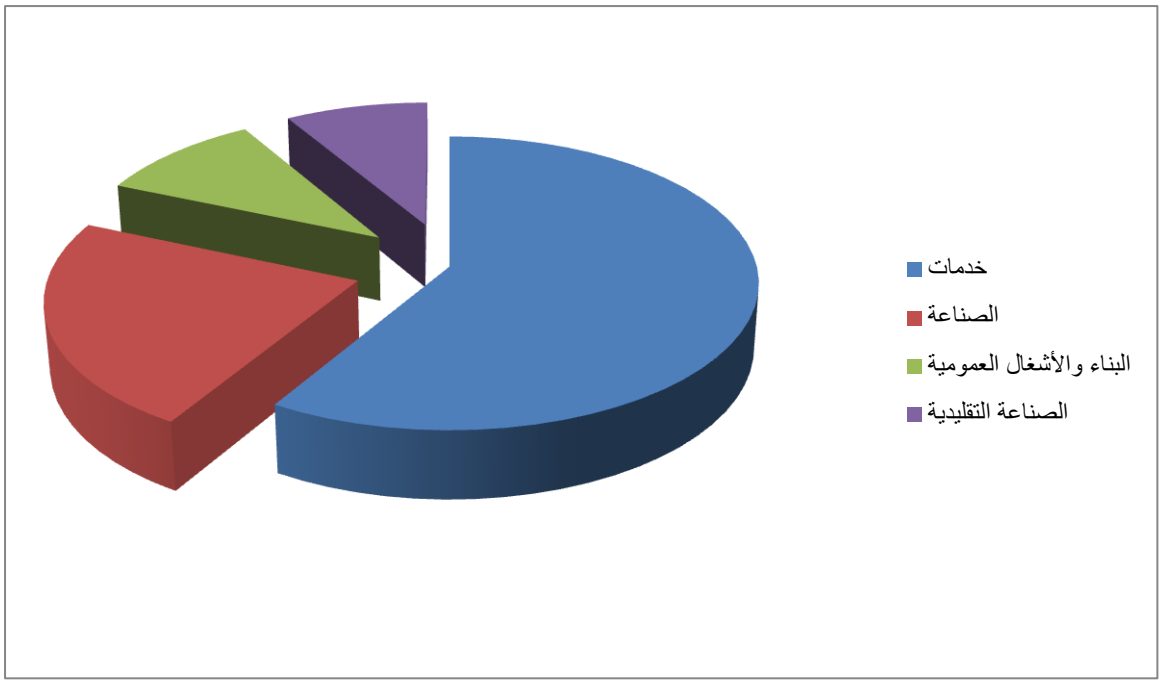

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات PME غارداية

الشكل رقم (3) عدد مناصب الشغل ANDI خلال سنة 2011

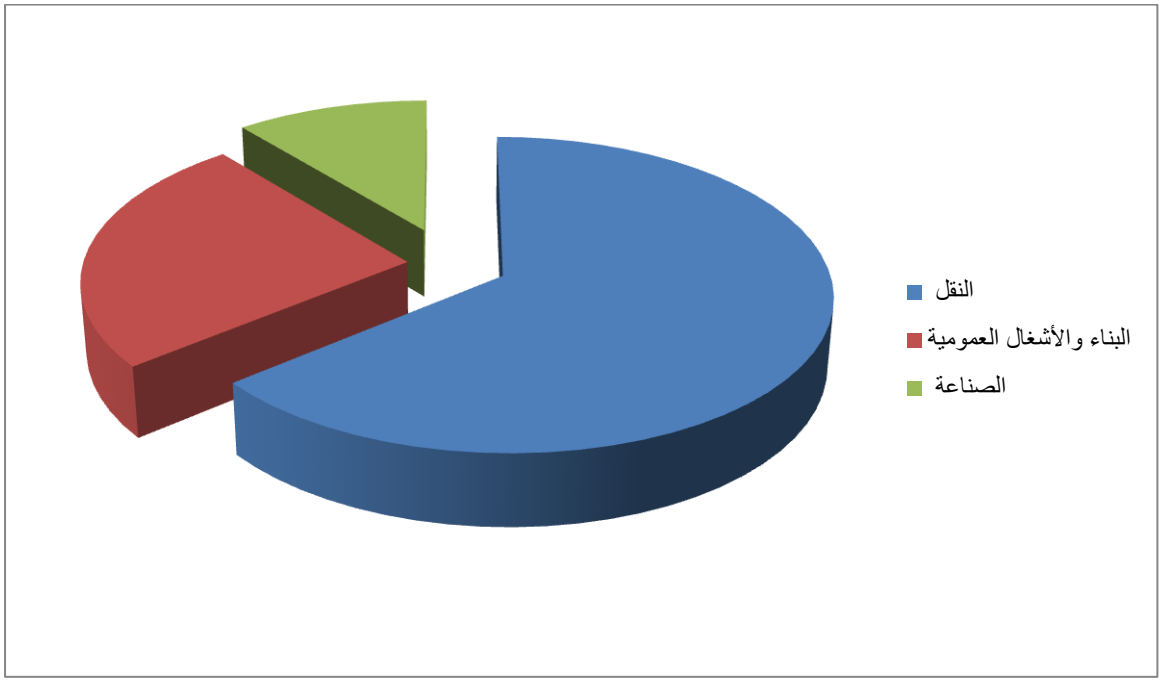

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات PME غارداية

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

من الجدول نلاحظ أن قطاع الزراعة لم يكن من اهتمامات الشباب في كلتا الوكالتين و اللتان أخذنا هاما كنموذجين لباقي المؤسسات الداعمة الأخرى.

و ينعدم التشغيل في قطاع النقل على المستوى ANSEJ لتوقيف نشاط هذا القطاع و إلغائه من قائمة المشاريع الممولة من طرفها.

بينما نجد العكس مع ANDI فمستوى التشغيل مرتفع بشكل ملفت في قطاع النقل و هذا راجع لما ذكرناه بخصوص ANSEJ .

قطاع البناء و الشغال العمومية يقدم 286 منصب عمل و كذا الصناعة ب 145 منصب، و هذا راجع للمخططات التنموية في المجال بناء المنشآت القاعدية التي تشهدها الولاية و كذا توفر المنطقة على 08 مناطق نشاط و منطقتين صناعيتين.

و خلاصة القول المؤسسات الداعمة لعبت دورا كبيرا في تقليص نسبة البطالة بين أوساط الشباب و هذا من خلال توفيرها لمناصب شغل جديدة لهم و الجدير بالذكر أن الوكالة ANSEJ أنشئت 1766 مصغرة منذ 9 سنوات إلى اليوم منشئة بذلك 5290 منصب عمل[1]. في النشاطات مختلفة خاصة في قطاع الخدمات و الصناعة و الصناعة التقليدية.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات ص.م في التنمية المحلية

1.مساهمتها في تحسين الهياكل القاعدية

تتمثل مساهمة المؤسسات ص.م عن طريق المؤسسات الداعمة في التدعيم إيرادات البلديات المتواجدة بها و التي تسمح لهذه الأخيرة تخصيص مبالغ أكبر القسم التجهيز و الإستثمار و بالتالي تساهم في تحقيق كمشاريع تنموية' و تختلف الإيرادات بين البلديات على حسابات,كثافة وجود المؤسسات بها كما هو موضح في الجدول التالي :

1 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ – غارداية -

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

جدول رقم (9) تطور ايرادات البلديات الفترة 2007 -2011.

البلديات	2007	2008	2009	2010	2011
غرداية	315.885.798	369.195.198	298.244.512	144.298.583	179.684.212
المنيعة	135.368.875	134.906.706	92.150.950	34.455.333	44.606.160
الضاية	108.236.836	115.889.795	160.604.996	50.442.635	58.508.153
بريان	112.282.874	126.233.997	143.184.324	48.002.781	45.940.318
متليلي	173.225.356	151.470.572	130.516.389	43.210.235	56.507.902
القرارة	152.197.494	151.085.228	124.744.363	63.862.591	60.587.062
العطف	152.183.719	132.420.318	54.695.477	20.975.326	30.337.810
زلفانة	186.826.405	224.049.547	235.123.046	88.500.695	109.908.012
سبسب	36.782.527	31.213.100	36.033.320	5.958.656	20.117.005
بنورة	233.791.654	269.844.145	221.977.392	127.163.813	143.863.471
حاسي لفحل	42.737.937	33.556.326	44.605.012	17.685.439	15.809.035
حاسي القارة	63.390.258	11.316.645	73.586.599	15.256.710	26.312.760
المنصورة	63.390.258	62.254.637	73.899.255	15.237.794	15.295.021
المجموعة	1.783.434.494	1.813.436.214	1.689.365.590	675.050.596	807.026.921

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية غارداية.

يمكن الملاحظة من خلال الجدول :

يوجد تفاوت بين ميزانيات البلديات و يظهر ذلك أداء مقارن بين إرادات ميزانية القرارة و غرداية و بريان و متليلي و المنصورة و حاسي لفحل و يرجع هذا الإختلاف إلى توزع المؤسسات بها عموما و المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة خاصة.

يقدر عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة ب 229 مؤسسة تتميز برقم أعمالها المرتفع نظرا لكبر الاستثمارات, و عليه فإن هذه المؤسسات توفر ايرادات جبائية معتبرة تساهم بشكل كبير في تدعيم ميزانية البلديات الموجودة فيها مما يتيح لهذه الأخيرة تخصيص مبالغ أكبر لقسم التجهيز و الذي يقوم على إنشاء المشاريع و تنمية المنطقة.

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

-مساهمتها في الإيرادات الجبائية :

2-وأوضحنا مسبقا أن المؤسسات الداعمة تمنح إمتيازات جبائية و شبه جبائية لأصحاب المشاريع الممولة من طرفها في السنوات الثلاث و الست حسب المناطق المتواجدة فيها لهذه المشاريع تشجيعا منها لسير عملية الإستثمار و مساعدة هؤلاء الشباب في تحمل أعباء المصاريف المقررة في عمليات الإنتاج للمشروع, لكن بعد إنتهاء مدة الإمتيازات تصبح هذه المؤسسات كلاقي المؤسسات الأخرى تسري عليها عمليات دفع مستحقات الرسوم و الضرائب و التي تسلهم بشكل كبير في تدعيم ميزانية البلديات الموجودة بها و تتمثل الضرائب و الرسوم الأساسية اتي تقنطع من رقم أعمال كل مؤسسة فيمايلي :

-الرسم على النشاط المهني .(TVP)

-الرسم على القيمة المضافة (TVA)

-الرسم العقاري (T.F)

-الضرية على أرباح الشركات (IBS)

-الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)

3-مساهمتها في تنمية المناطق الخاصة :

إن تخصيص الإعفاء من الضرائب لمدة (06) سنوات للمناطق الخاصة (المحرومة) يساهم كثيرا في تنميتها و يشجع شبابها على إنشاء مشاريع تجني المنفعة لهم و للمنطقة بالتالي فإن هذه المشاريع تسد الحاجيات الضرورية و توفر اليد العاملة. و المناطق الخاصة بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالولاية تصنف كمايلي :

ضاية بن ضحوة, بريان' سبسب, حاسي لفحل'متليلي'حاسي القارة'المنصورة'القرارة'العطف زلفانة, أما بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فتعتبر ولايات الجنوب كلها مناطق خاصة و الإعفاء الضريبي يمنح فقط ل 03 سنوات.

ولا يضاح أكبر عن دور المؤسسات ص,م في تنمية هذه المناطق لخلق توازن في الولاية تبين في الجدول التالي البلديات المحظوظة في عملية التموي من طرف ANSEJ.

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

جدول رقم (10) عدد المشاريع حسب البلديات سنة 2011.

البلديات	غرداية	بنورة	العطف	ضاية	زلفانة	متليلي	المنيعة	ح.القارة	ح.لفحل	بريان	القرارة	سبسب	المنصورة
عدد المشاريع الممولة	83	09	03	14	02	27	04	03	01	15	08	02	0

المصدر : من إعداد بناءا على معطيات من ANSEJ غارداية

من الجدول نلاحظ ان حظ البلديات الخاصة أقل من المناطق العادية في تمويل المشاريع و إن كثر عددها حيث بلغ 10 بلديات بينما تحظى غارداية فقط لوحدها ب 83 مشروع ممول أي بنسبة 47.97%بينما المناطق الخاصة ب 75مشروع ممول بنسبة 43.35% و هذا راجع للكثافة السكانية. و يبقى 75 مشروع ممول عدد لابس به يعتبر حافزا في تنمية هذه المناطق, كإقامة مخبزة في منطقة خاصة, توفر المادة الإستهلاكية اليومية و الرئسية و بالتالي تسد حاجيات السكان, أو توفير وسائل نقل أو خدمات هاتفية أو فتح عيادة أو مخبر تحاليل كلهم من شأنهم تقديم خدمات و سلع لسكان المناطق الخاصة و فك العزة و الحد من عناء التنقل إلى المناطق الأخرى.

–مساهمتها في مجالات تنموية أخرى :

جدول (11) توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاطات لسداسي الأول 2011.

(ولاية غارداية)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%	عدد الأجراء	%
الزراعة	0	0	0	0	0	0
البناء و الأشغال العمومية	12	13	1413.76	22	145	35
الصناعة	8	9	635.76	22	145	18
الصحة	0	0	0	0	0	0
النقل	74	79	895.84	30	391	48

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

السياحة	0	0	0	0	0	0
الخدمات	0	0	0	0	0	0
المجموع	94	%100	2945	%100	822	%100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار – ANDI –

جدول رقم (12) توزيع المشاريع الممولة من طرف ANSEJ 2011.

قطاع النشاطات	عدد المشاريع الممولة	النسبة %	القيمة المشاريع en milliers DA	النسبة %
الصناعة	41	23.70	192200.226	22.8
البناء و الأشغال العمومية	17	9.82	83652.658	9.92
الزراعة	11	6.35	36073.605	4.2
الخدمات	102	58.96	529879.745	62.8
الصناعة التقليدية	2	1.16	844.971	0.10
المجموع	173	% 100	842651.205	%100

المصدر : من إعداد الطالبان بناء على معطيات من الوكالة ANSEJ – غارداية –

1 1 مساهمتها في تفعيل النسيج الصناعي :

ظهر جليا دور المؤسسات ص.م في إطار المؤسسة الداعمة في تدعيم النسيج الصناعي, و ذلك من خلال باستحداث وحدات صناعية صغيرة تتمثل في فروع لمواد البناء و الجبس,صناعة القوالب الإسمنتية,و هذا ما يشجع عملية إستخراج المواد الأولية الداخلة في المواد السابقة الذكر,و المواد المتواجدة محليا نذكر منها الطين,الحصباء الرمال, الجبس نذكر في هذا الصدد حصول أصحاب المشاريع في إطار ANSEJ على البطاقات التقنية من طرف مديرية المناجم و الصناعة للإستثمار في مجالات تذكر منها : [1]

–إنجاز تركيب الآلات سيرغاز في السيارات.

–إنجاز محاطات البنزين في عدة محاور من الولاية.

–إنجاز شركات أشغال الكهرباء و الغاز.

–المناجم الصغيرة (Petite mine) .

[1] أنظر الملحق رقم 01-02

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

-وحدات تحويل الحليب.

-وجدات تحويل البلاستيك.

-وجدتن صغيرة لزجاج.

و هي ذات مردودية مؤكدة فحسب حصيلة ANDI ,ANSEJ لسنة 2011 إنه تم إنشاء 41 و8 مؤسسة صناعية على التوالي :

فولاية غارداية تحتل المرتبة السابعة بين الولايات الوطن من حيث التمركز الصناعي بها, و تهيمن عليه صناعة النسيج و البناء نظرا لتزايد الإستثمار في المنطقة و كذا الصناعة التحويلية و هذا نظرا لوجود قاعدة صناعة فيها.

-2 مساهمتها في تدعيم الصناعة التقليدية :

للمؤسسات ص.م عن طريق المؤسسات الداعمة زيادة كبيرة في دعم و تطوير الصناعة التقليدية, و التي تعتبر من القطاعات الهامة, نظرا لطبيعة المنطقة السياحية إلى جانب ما تزخر به من معالم تاريخية كالقصور العتيقة, و كذا الأماكن الطبيعية و الحمامات المعدنية مقصد السواح الأجانب و المحليين و المشجع الأكثر في الإستثمار في هذا القطاع هو محافظة أهالي المنطقة على قرائتهم و حرصهم على تطويره و كذا توفرهم على المواد الأولية المحلية لهذه الصناعة مثل : الخشب و المعادن الثمينة و الجلود و الطين و الجبس..

فمثلا الوكالة ANSEJ قامت بتمويل 8 مؤسسات مصغرة منشئة ل 15 منصب عمل سنة 2010 بينما في 2011 أنشئت مؤسستين و خلقت بدوها 35 منصب.

مساهمتها في توفير النقل و المواصلات :

إن ما قدمته هذه المؤسسات في إطار المؤسسات الداعمة في مجال النقل يشهد عليه من خلال ما نراه في تزايد عدد وسائل النقل في مختلف البلديات بأنواعها : نقل المسافرين و نقل البضائع و النقل الجامعي و إننا لا نبالغ أن نقول أن وكالة ANSEJ كان لها الفصل الكبير في تنمية و ترقية هذا القطاع في السنوات القليلة الماضية وهذا راجع إلى إقبال الشباب عليه بكثرة بسبب الربح السريع كضمان للمستقبل فمثلا الوكالة ANDI أنشئت سنة 2011 ،74 مشروع بنسبة 79 % من إجمالي المشاريع الممولة في هدا القطاع و بتكلفة قدرت بـ 895.84 مليون دج و بنسبة 30 % من إجمالي المشاريع . الممولة في هدا القطاع و فك العزلة في المناطق النائية و توفير متطلبات الحياة لها من سلع و خدمات و كدا التنقل السريع داخل و الخارج الولاية و ظهر أثره أكثر في المجال التجارة و الصناعة و الفلاحة و التي عرفت تقدما ملموسا في الولاية.

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

4-4- مساهمتها في تطوير الخدمات:

إن الخدمات التي قدمتها و تقدمها هذه المؤسسات لا تعد ولا تحصى وهذا باختلاف و تنوع نشاطها بفضل هذه المؤسسات الداعمة انتشرت وكالات الإشهار و الإتصال والتي قدمت متعامل الإقتصادي فرص إستثمارية وهذا من خلال الدعاية والإعلان وكذا انتشار للخدمات الهاتفية التي قربت المسافات وكسبت الوقت وكالات كراء معدات البناء والأشغال ساهمت كثيرا في وضع الآلات والمركبات تحت تصرف المقاولين وبالتالي وفرت لهم عناء التنقل للمناطق الأخرى لتأجيرها و اقتصادا لمصاريف النقل و ربحا للوقت.

5. مساهمتها في رفع قيمة الصادرات:

ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأ خاصة عن طريق CALPI و الوكالة ANDI في عمليات التصدير من خلال إنتاجها لمواد والسلع لتصديرها نحو الدول المجاورة كالنيجر،أسبانيا... إلخ و حسب إحصائيات لغرفة الصناعة و التجارة لولاية غرداية في 2011 بلغ عدد الأعوان الإقتصادي.

(المصدرين). 10 مؤسسات منتجة لمختلف المواد كالزجاج و التمور و العجائن الغذائية،وقدرت قيمة الصادرات ب381580.70 اليورو.

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

خلاصة الفصل :

لقد استطعنا من خلال هذا الفصل معرفة ولاية غارداية و إمكانيتها من خلال ما تزخر به من ثروات طبيعية و موارد بشرية و كذا الهياكل المدعمة بها و الجماعات المحلية التي تسعى لترقية الإستثمارات بها.

تم تطرقنا إلى واقع المؤسسات ص.م في الولاية و ما تقدمه من خدمات و موارد ارتقت بالولاية إلى مصاف الولايات الكبرى من خلال مناطق النشاط و المناطق الصناعية التي تمتلكها مدعومة ببرامج التنمية و الإنعاش الإقتصادي.

تعرفنا على مدى مساهمة المؤسسات ص.م في إطار المؤسسات الداعمة كجزء من المؤسسات ص.م في تنمية المنطقة و هذا بإعطاء نموذجين من المؤسسات الداعمة محاولين في ذلك إثراء بعض المعلومات الإحصائية قصد التأكيد و الدلالة.

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

-من خلال كل ما تطرقنا إليه في بحثنا هذا حول المؤسسات الصغيرة المتوسطة ودورها في التنمية الشاملة أصبحنا متيقنين تماما أن لهذه المؤسسات إسهام فعال ومباشر على التنمية الشاملة وهذا من خلال ما تتميز به من خصائص وما تقدمه من منافع اقتصادية واجتماعية إلا أن الدارس لها يواجه المشكل المتمثل في صعوبة تحديد تعريف لها هذا ما يؤدي إلى تداخل بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبيرة, ويعود هذا إلى عدة أسباب من بينها النقص الفادح في مكاتب الدراسات التي تهتم بهذا القطاع, وقد خلصنا في بحثنا هذا إلى النتائج التالية:

- أن صعوبة تحديد تعريف لهذه المؤسسات أدى إلى خلق صعوبة أمام الدارسين لها وأمام القائمين عليها وذلك لنقص المعطيات الاقتصادية حولها.

- لقد رأينا أن هناك جملة من الصعوبات والمعيقات التي تعترض طريق هذه المؤسسات نحو النمو والتطور ولقد اتخذت الحكومة الجزائرية عدة تدابير وحلول لهذه الصعوبات إلا أن هذه التدابير تبقى غير كافية بالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تقبل عليها الجزائر.

- ولاحظنا أنه رغم كثرة المشاكل التي تعيق طريق هذه المؤسسات إلا أن الناظرة بعين الأرقام والإحصائيات لهذه المؤسسات يستنتج أن المستقبل لها فهي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى.

- ولعل السبب الرئيسي في تزايد عددها وانتشارها يعود إلى المميزات والخصائص التي تتميز بها من سهولة التسيير وسهولة التحكم فيها وغيرها من المميزات.

- وبما أننا مجمعون على أهمية دور هذه المؤسسات في التنمية الشاملة فإنه وجب علينا وضع حلول لمشاكل هذه المؤسسات لتقوم بدورها على أكمل وجه ومن الحلول التي نراها أساسية لمشاكل هذه المؤسسات نذكر منها:

- إنشاء بنوك خاصة لتمويل هذه النوع من المؤسسات وذلك للقضاء على هذا المشكل نهائيا.

- وضع قوانين واضحة وشاملة تحدد صيغ الحصول على العقار الصناعي.

- تكوين الشباب وخاصة طلبة الاقتصاد والتسيير تكوين يتماشى ومتطلبات الوقت الراهن.

- الإكثار من الندوات والمحاضرات والمعارض الوطنية والدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإتاحة الفرصة أمام أصحاب هذه المؤسسات للإحتكاك وتبادل التجارب.

-وفي الأخير نقول أن بحثنا هذا لم يحط بجميع جوانب وانشغالات هذه المؤسسات فآفاق الدراسة واسعة في المستقبل فتطور هذه المؤسسات وتطور القوانين والأحكام المنظمة لها يستلزم تطور الدراسات المعالجة لها ومن الآفاق التي بدت لنا هي:

- كيف يمكن أن نصل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مستوى احترافي ومنظم.

- كيف يمكن توجيه الشباب نحو هذا النوع من المؤسسات بدل لجوئهم إلى الأسواق الموازية التي أصبحت في نمو متزايد وتشكل خطرا على الاقتصاد الوطني.

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

قائمة المراجع

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

قائمة المراجع

العربية

1. مصطفى الاسعد(التنمية ورسالة الجامعة في الالف الثالث) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع /2000/
2. عبد الوهاب الامين (التنمية الاقتصادية) دار حافظ للنشر والتوزيع /2000/ ص17
3. الدكتور اسما عيل شعباني (مقدمة في اقتصاد التنمية) دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 1997 ص50
4. اعبد السلام عبد الغفور واخرون –ادارة المشروعات الصغيرة –دار الصفاء 2001 ص8
5. جامعة الزرقاء بالأردن كلية العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة الزرقاء
6. –القانون رقم 90-08 المؤرخ في 07 افريل 1990 المتعلق بالبلدية و الولاية.
7. الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي–وكالة غارداية– مديرية الصحة و السكان غارداية
8. مديرية المؤسسات ص.م غارداية
9. وكالة الوطنية للتسسير القرض المصغر – وكالة غرداية
10. مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية1–.
11. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – غارداية2–
12. صندوق الزكاة – غارداية3–
13. مديرية المؤسسات ص م – غارداية4–
14. مديرية المؤسسات ص م – غارداية5–
15. مديرية مصالح الفلاحية لولاية – غارداية6–
16. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –ANSEJ غرداية1–
17. جامعة الزرقاء بالأردن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محافظة الزرقاء www.zci.org.jo /povtals.com

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com

1. www.zci.org.jo /povtals.com
2. Monographie de la wilaya de Ghardaïa – 144-151 année 2011

Simpo PDF Merge and Split Unregistered Version - http://www.simpopdf.com